

محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام في الأزمة المالية العالمية

د . غسان مصطفى أحمد القضاة

قسم العلوم المالية والإدارية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات وأسباب الأزمة المالية العالمية، ومعرفة مدى صحة الاتهام الموجه لمحاسبة القيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع أيضا على جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية بهذا الشأن وقد تم استخدام المنهج الوصفي والذي تناول الباحث من خلاله آراء الخبراء حول الأزمة من منطلق علمي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن هذه الأزمة لها أهمية كبيرة حيث تميزت بها من حيث الكم والنوع وشمل تأثيرها كافة القطاعات الاقتصادية وذلك من منطلق تأثر المصارف بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات وحدث تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، كما تم التوصل أيضا إلى أنه لا علاقة لمحاسبة القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وان التفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) هو السبب الحقيقي للأزمة وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها ضرورة الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وبمدى التزامها بمعايير المحاسبة الدولية واطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام محاسبة القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

مقدمة:

تتزايد حدة الأزمة المالية العالمية وما سببته من حالة كساد في الأسواق العالمية انعكست في زيادة عدد حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى ، وقد ثار جدل واسع حول مسببات تلك الأزمات فالبعض قد أرجعها إلي تراخي آليات الحكومة وبخاصة في المؤسسات المالية الأمر الذي قد انعكس في توسع مبالغ فيه في عمليات الإقراض و الاقتراض علي اعتبار أن ذلك هو المظهر الرئيسي لازمه الائتمان **Credit crisis** وازمه الرهن العقاري **Mortgage crisis** ، ولم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية ، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة **Fair Value** في إحداث الأزمة وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضواً من أعضاء الكونجرس أ ل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة وذلك بحجة أن تطبيق أ ل (FAS,157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهييار بنك **Lemans Brothers**.

وقد ارجع البعض الآخر وقوع الأزمات العالمية إلي التوسع في استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام المفرط للحكم الشخصي ،

لكن فريقاً معارضاً وبدعم من (FASB وIASB وSEC) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس إن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية بل جاءت لتساهم في توفير المعلومات الملائمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات سواء للإدارة بمستوياتها المختلفة أو للأطراف الأخرى ذات العلاقة أو الارتباط بالمنشأة مما يعنى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

أهمية البحث:

أولاً: تنبع أهمية البحث من أهمية الأزمة المالية العالمية التي حصلت ، فهذه الأزمة لها واقع وأثر كبير ليس فقط على الاقتصاد العالمي بل على اقتصاديات الدول العربية ومنها الأردن ، وعربياً كان تأثيره واضحاً بشكل كبير وخير دليل ما أصاب إمارة دبي من إفلاس لكبرى شركاتها المالية وعدم قدرتها على تسديد ديونها.

ثانياً: التداعيات السابقة أدت إلى التشكيك بالنظام الرأسمالي وفي عدم قدرته على حل المشاكل المالية مما حدا ببعض رجالات الاقتصاد في بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية إلى المطالبة بإتباع النظام الإسلامي في المعاملات المالية لدى البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وهذا قد يدل على إن هناك عدة أسباب لازمة المالية العالمية وهذه الدراسة سوف تبحث في احد الأسباب وهو إصعب الاتهام الموجهة إلى محاسبة القيمة العادلة.

ثالثاً: من المعلوم أن مقدار وحجم وجودة المعلومات المتاحة للعمامة يؤثر على تخصيص الموارد في الاقتصاد وعلى آليات تنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة بهم ، ولذلك يكون للمعلومات المحاسبية نتائج اجتماعية واقتصادية جوهرية ولا يعتبر تنظم السياسات المحاسبية كافياً دون مناقشة هذه النتائج.

مشكلة البحث:

يتضح من الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة ليست عادية وقد تعد من أسوأ الأزمات التي تمر بالعالم منذ عدة عقود، والغريب أنها بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد الأولى في العالم اقتصادياً، وانتشر أثرها بشكل متسارع ليشمل جميع دول العالم وخصوصاً الدول الأوروبية فوقعها كان كبيراً على اليونان.

وقد بدأ العديد من رجالات الاقتصاد والسياسة العالمية وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية يكيل الاتهامات لمحاسبة القيمة العادلة (كما اشرنا سابقاً للمرشح الجمهوري للبيت الأبيض)، وبأنها السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة.

وقد بدأت الجهات المهنية باتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك الأزمة لتدارك آثار تلك الأزمة على مهنة المراجعة، وعلى رأس تلك الجهات المهنية هو الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث قد سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد IAASB لإدخال بعض التعديلات وإعادة الصياغة على العديد من إصداراته المهنية من خلال مشروع المعايير الدولية الجديد في عام ٢٠٠٩م والذي أطلق عليه مشروع الوضوح Clarity.

وقد يرى البعض أن محاسبة القيمة العادلة قد لعبت دوراً في قرار المؤسسات المالية بإنقاذ صناديق الاستثمار الخاصة بها وبصفة عامة يبدو أن الصعوبات المالية التي واجهتها البنوك الاستثمارية خلال الأزمة كانت نتيجة لاستثمارات غير جيدة وتمويل قصير الأجل للديون وارتفاع الرفع المالي واهتمام المستثمرين بقيمة الأصول وليس بسبب الانخفاض الحاد الذي دفعت إليه محاسبة القيمة العادلة.

ويمكن إيجاز مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً على عدة تساؤلات بحثية:

أولاً: ما هو مفهوم المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية؟

ثانياً: ما هو مفهوم محاسبة القيمة العادلة وما هي مداخل تقييمها؟

ثالثاً: أى القيمتين أفضل القيمة العادلة أم القيمة التاريخية؟

رابعاً: ما هي الآراء المؤيدة والمعارضة لدور القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية الحالية وزيادة حدتها؟

خامساً: ما هي المقترحات التي قدمتها الدراسات الأجنبية لتفادي عيوب القيمة العادلة ولتجنب حدوث أزمة مالية جديدة؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استقراء أحدث الأدبيات المحاسبية التي تناولت مشاكل القياس والإفصاح عن محاسبة القيمة العادلة وبيان علاقتها بالأزمة المالية العالمية وذلك من خلال:

١. بيان التسلسل التاريخي لحدوث الأزمة المالية العالمية ومعرفة أسباب نشوئها وتداعياتها.
٢. عرض للآراء المختلفة التي دارت حول القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية وبيان للآراء المؤيدة والمعارضة في هذا المجال .
٣. عرض لجميع الإجراءات والتدابير المتخذة بسبب تداعيات تلك الأزمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB خلال فترة نشوئ الأزمة.
٤. معرفة النتائج والتوصيات المناسبة.

منهج البحث :

ينتهج الباحث المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات السابقة في هذا المجال وعلى أن يراعى أن تكون دراسات حديثة وذلك لتحقيق الهدف من البحث والإجابة على الأسئلة البحثية المتعلقة بمشكلة البحث وهذا البحث يعتبر من البحوث النظرية، وبالتالي لا يوجد فروض ومن ثم لا يوجد دراسة تطبيقية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

اتجهت المجاميع المهنية والمعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات المالية والممتلكات والاستثمارات العقارية والمنتجات الزراعية ومعالجة تقييم بعض هذه الموجودات بالقيمة العادلة، حيث قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بتخصيص معايير خاصة لهذه البنود وهي المعيار المحاسبي رقم ٣٩ الأدوات المالية الاعتراف والقياس.

ولعل أهم الأسباب في أتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد تحت الظروف الاقتصادية ولذلك فقد تطورت أسس القياس المحاسبي وأساليب العرض والإفصاح.

وقد أشارت المعايير المحاسبية أن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشط يكثر فيه البائعون والمشترون وتتوفر فيه المعلومات لجميع الأطراف وإمكانية الاطلاع عليها بمعنى توفر المعلومات لقيمة الأداة المالية في السوق النشط وأقرب مثال على ذلك هو أسعار الأسهم في الأسواق المالية وبالتالي تتحدد القيمة العادلة التي تمثل السعر في ذلك الوقت بحيث لا يستطيع أي متعامل من الخداع في تحديد قيمة السعر أياً كان البائع أو المشتري حيث تتوفر لكل منهما كافة المعلومات المتعلقة بالأداة المالية أكانت أسهم أو سندات.

في حين تم تعريف القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (المعيار الدولي رقم ٤٠) بأنها تتمثل في " المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو تسدد بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل وعلى أساس تجاري بحت " ومن خلال التعريف يتضح لنا أن القيمة العادلة هي عبارة عن قيمة الأدوات المالية (الأسهم أو السندات) التي يمكن بيعها أو شراءها في وقت معين وبمبلغ محدد وأقرب مثال على ذلك هو السوق المالية والمتعلقة ببيع أو شراء الأسهم مثل سوق المال الأمريكي نازداك.

تكلفة الإحلال أو الاستبدال:

ويطلق عليها التكلفة الاستبدالية وهي عبارة عن تحديد قيمة أحد بنود الموجودات من خلال تكلفة اقتناء أصل مماثل للأصل الذي بحوزة المنشأة عند إعادة التقييم وتمثل هذه التكلفة في مقدار النقدية التي يمكن أن تتكبدتها المنشأة لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل.

القيمة السوقية : هي عبارة عن سعر البيع الذي يتمثل في مقدار النقدية التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة لو أنها قامت ببيع بعض الموجودات في الوقت الحالي حيث يفترض عدم بيع هذه الموجودات ولكن لمعرفة ما هو قيمة هذا الأصل في الوقت الحالي في السوق.

القيمة الحالية المخصومة : تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة باستخدام معدل خصم المناسب ويتمثل دخل المنشأة في الفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بدايتها ويمكن أن تطبق هذه الطريقة على مورد مالي أو التزام مالي مفرد أو مجموعة من الموارد والالتزامات بحيث يتم تقدير التدفقات النقدية الخارجية التي يمكن أن تعزى للبند إلا أنه قد يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية بسبب تداخل موجودات المنشأة بحيث يتولد الإيراد عن استغلال الموارد بشكل متكامل وتكمن الصعوبة في اختيار معدل الخصم المناسب كما يصعب تجميع كامل التدفقات النقدية المخصومة من أجل احتساب القيمة الحالية للمنشأة.

وفي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أجمعت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية في الدول المتقدمة في مجال المهنة على ضرورة إحلال مبدأ محاسبة سعر السوق مكان ما يقا بلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات المساهمة (مطر ٢٠٠٩) وقد أشارت العديد من الدراسات إلى توجه معايير المحاسبة الدولية إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية بدلا من التكلفة التاريخية ، وذلك لان الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحا من قبل كون الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية، وكذلك بسبب نمو المشتقات المالية وعدم قدرة معايير المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية من توفير معلومات ملائمة لطالبيها.

وهذا أدى إلى قيام هيئة الأوراق المالية (SEC) بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية عام ١٩٩٠ من أجل استخدام القيمة السوقية عندما يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، وخاصة لدى المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الوساطة المالية كون محاسبة التكلفة التاريخية تعطي معلومات غير ملائمة لتقييم المحافظ الاستثمارية كما إنها تتيح مجالا أوسع للمديرين للتلاعب في الأرقام الواردة في القوائم المالية (Beatty,1995).

ونتيجة لما سبق ذكره فقد تم جمع وتوحيد كافة أسس القياس المحاسبي الأخرى باستثناء أساس التكلفة التاريخية وما تضمنته هذه الأسس من مفاهيم وأهداف في أساس قياس واحد وذلك لمعالجة نقاط الخلل والانتقادات الموجهة للمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية، وقد تم تسمية هذا الأساس بالقيمة العادلة، ليتم استخدامه مع مبدأ أساس التكلفة التاريخية من أجل الوصول إلى معلومات محاسبية تتصف بالملائمة والموثوقية.

وقد أشار (Barth,1995) إلى ضرورة استخدام أساس القيمة العادلة وذلك لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن أن يتم الحصول عليها من السوق.

وقد عرفت القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزامات بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة ودون أن يكون بيع جبري.

وقد واجه هذا التعريف عدة انتقادات أهمها:

١. إن المقصود بالقيمة العادلة بهذا التعريف هو سعر بيع الأصل ولم يبين التعريف كيفية تحديد القيمة العادلة .
٢. لم يذكر التعرف المعلومات الخاصة التي يمكن أن تكون لدى البائع أو المشتري.
٣. لم يتم الإشارة في هذا التعريف إلى وضع اقتصادي بعينه.
٤. لقد تم الإشارة إلى عملية حالية أو جارية على الأصل وهذا يعني إن سعر الشراء هو نفس سعر البيع.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي

- ١ . إذا وجد سوق نشطة فإن السعر يكون هو أفضل مقياس للقيمة العادلة .
- ٢ . في حال عدم توفر سوق نشط فإنه يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة .
- ٣ . استخدام طريقة الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة لقياس القيمة العادلة .
- ٤ . استخدام طريقة خدمات التسعير من جهات خارجية لقياس القيمة العادلة .
- ٥ . استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة .
- ٦ . استخدام طريقة نماذج التسعير الداخلية .

أولاً : مفهوم القيمة العادلة ومدخل تقييبيها

مفهوم القيمة العادلة :

القيمة العادلة Fair Value : هي المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الأصل في سوق نشط بين أطراف على اطلاع ودراية وراغبة في التعامل ، حيث يتم تحديد القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية عرف معيار المحاسبة المالية SFA157 القيمة العادلة على أنها السعر الذي يمكن تسلمه من بيع أصل أو سداده التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس كما جاء تعريف القيمة العادلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية : القياس والاعتراف) والصادر عن هيئة سوق المال بالقرار الوزاري سنة ٢٠٠٦ متوافقاً لما ورد بالمعيار الدولي رقم (IAS NO. 39) على أنها المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشتري به أصل ما أو الذي يتم به تسوية التزام ما في معاملة جارية بين أطراف راغبة ولديها معلومات عن الصفقة وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإدارة حرة . وقد عرفت القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزامات بها بين أطراف راغبة في اتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة ودون أن يكون بيع جبري .

وقد واجه هذا التعريف عدة انتقادات أهمها :

- ١ . إن المقصود بالقيمة العادلة بهذا التعريف هو سعر بيع الأصل ولم يبين التعريف كيفية تحديد القيمة العادلة .
- ٢ . لم يذكر التعرف المعلومات الخاصة التي يمكن إن تكون لدى البائع او المشتري .
- ٣ . لم يتم الإشارة في هذا التعريف إلى وضع اقتصادي بعينه .
- ٤ . لقد تم الإشارة إلى عملية حالية أو جارية على الأصل وهذا يعني أن سعر الشراء هو نفس سعر البيع .

وبسبب الانتقادات السابقة الذكر للتعريف المشار اليه ظهرت ثلاثة قيم مختلفة وهي :

سعر الشراء ، سعر البيع و القيمة الاستخدامية ، وبالتالي كان لابد من التركيز على القيمة الاستخدامية عند الحديث عن القيمة العادلة للأصول الثابتة للمنشأة لأنها المقياس الوحيد المعبر عن قيمة المنشأة المرتبطة بالأصل المعني ، وهذا المقياس للقيمة العادلة يتماشى مع مبدأ الاستمرارية الوارد ذكره في معايير المحاسبة المتعارف عليها .

وقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي إذا وجد سوق نشطة فإن السعر يكون هو أفضل مقياس للقيمة العادلة .

في حال عدم توفر سوق نشط فانه يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة.

- استخدام طريقة الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة لقياس القيمة العادلة.
- استخدام طريقة خدمات التسعير من جهات خارجية لقياس القيمة العادلة.
- استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة.
- استخدام طريقة نماذج التسعير الداخلية.

أما معيار المحاسبة البريطاني (SSAP19) والذي تحدث عن حول الاعتراف بالاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، فقد تم التعبير عن القيمة العادلة بقيمة الأصل المحدد في السوق المفتوح (open Market Value) وقد عرفت هذه القيمة على أنها أفضل سعر يمكن أن تتم به عملية بيع العقارات بشكل تام وغير مشروط أو هي التعويض النقدي المقابل عند التقدير وذلك بافتراض أن هناك بائع راغب بعملية البيع.

يوجد فترة كافية قبل أن تتم عملية إعادة التقدير وهذا مرتبط بنوع العقار ووضع السوق يكون هناك تشابه بين وضع السوق ومستوى الأسعار لما هو عليه يوم إعادة التقييم.

إن طرفي عملية البيع (البائع والمشتري) لديهما معلومات كافية ويتصرفان بحرية دونما أي ضغوط أو إجبار من احد. وقد اهتم المشرع البريطاني باستخدام محاسبة القيمة العادلة وخاصة عند إعادة تقييم الاستثمارات العقارية، وعلى الرغم من سماح المعايير البريطانية بإعادة التقييم للأصول اختياريًا إلا أن الشركات المساهمة العامة العاملة في مجالات الاستثمارات العقارية كانت ملزمة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة على استثماراتها العقارية سنويًا وذلك عن طريق تعيين مقيمين مختصين إي خبراء تقييم في هذا المجال، على أن يتم وضع فروقات إعادة التقييم الدورية في حساب احتياطي إعادة التقييم يظهر ضمن قائمة حقوق الملكية، على أن يتم إعادة التقييم من قبل هؤلاء الخبراء مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، كما يتم الطلب من المراجع الخارجي التأكد من معقولية التقييمات عن ما يقوم بعملية التدقيق السنوية المعتادة.

مزايا استخدام معيار القيمة العادلة:

جاء استخدام هذا المعيار كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية على أمل أن تتسم

مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا

١. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وتعبّر عن مفهوم الشامل للدخل
٢. يوفر هذا المعيار مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
٣. يراعي هذا المعيار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
٤. يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية
٥. تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

عيوب معيار القيمة العادلة :

- قد لا يخلو أي معيار من المعايير المحاسبية من العيوب أو قصور في بعض جوانبه ومن هذه المعايير هو معيار القيمة العادلة والذي يعاب عليه ما يلي
١. اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة للأدوات المالية الغير نشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المنشأة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة.
 ٢. زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية والتي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة.
 ٣. يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.
 ٤. قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالاً أكبر لتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية.
 ٥. أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المنشأة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح باباً للتلاعب في الإيرادات.

أولاً: مداخل تقييم القيمة العادلة:

- حدد معيار المحاسبة المالية الأمريكي ١٥٧ ثلاثة نماذج لتقدير الأسعار الخارجية .
- مدخل لسوق: والذي يستخدم الأسعار والمعلومات الملائمة وذات الصلة والتي تم توليدها واشتقاقها من المعاملات في السوق والتي تتضمن الأصول والالتزامات المتشابهة والقابلة للمقارنة وتتضمن الآليات أو النماذج المتبعة في هذا المدخل لتقييم القيمة العادلة مضاعف السوق ومصفوفة التسعير .
- مدخل الدخل: والذي يستخدم آليات أو نماذج تعتمد على تحويل تدفقات مستقبلية لقيم حالية أو ما يعرف بنماذج خصم التدفقات النقدية، مثل نموذج صافي القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات، ونموذج العائد الإضافي للفترة المتعددة .
- مدخل التكلفة: والذي يستخدم قيمة الإحلال أو الاستبدال الجارية للأصل أو التزام .
- وبعد ذلك وضع المعيار ١٥٧ هيراريكية لمقاييس القيمة العادلة للإفصاح المالي بشكل يعكس طبيعة المدخلات المستخدمة في التقرير عن القيم العادلة التي تم التقرير عنها:
- المستوى الأول: المدخلات هي الأسعار المشتقة من الأسواق النشطة وبدون تعديل أو أية تسويات لها للأصول أو الالتزامات المالية المماثلة.
- المستوى الثاني: تشتمل المدخلات على الأسعار المشتقة للأصول المشابهة أو الالتزامات المشابهة في سوق أو أسواق نشطة، أو الأسعار الخاصة بالأصول والالتزامات ذاتها ولكن في الأسواق غير النشطة، أو تلك البيانات المشتقة من الأسواق والتي لا يمثل أسعار مثل منحنيات العائد، التوزيعات، معدلات الفائدة السائدة .

المستوى الثالث: ويعبر عن المدخلات غير المشتقة أو تلك التي لا يتم ملاحظتها من الأسواق وهي تعكس التقارير المالية للشركة مالكة الأصل أو المتعهد بالالتزام والفروض الخاصة بها عن الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في عملية التسعير والتي تم تطويرها ومعالجتها اعتماداً على أفضل المعلومات المتاحة في هذه الأحوال .

ثانياً : محاسبة القيمة العادلة مقابل التكلفة التاريخية :

تعددت الدراسات التي قامت بتقييم محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية كبديل لها وقد تركز هذا التقييم على قضيتين أساسيتين وليستا جديدتين على المحاسبة وهما الملائمة وإمكانية الاعتماد حيث عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الملائمة على أنها قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار من خلال مساعدة المستخدمين في بناء توقعات عن الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو للتوكيد على تصحيح توقعات، كما عرف إمكانية الاعتماد على جودة المعلومات التي تؤكد على أن المعلومات تعتبر خالية من الخطأ أو التحيز بصورة معقولة وكذلك تعرض ما تستهدف عرضه بصورة عادلة.

وقد أشارت دراسة (Poon , 2004) على أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملائمة ومفيدة لمتخذي القرار عن تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية حيث تعكس القيم العادلة الظروف السوقية الحالية والحقيقية الاقتصادية للعمليات أي أن المعلومات التي توفرها القيمة العادلة تعبر بدلالة اقتصادية عن الأحداث المالية بخلاف المعلومات التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية والتي تفتقد للدلالة الاقتصادية .

بينما محاسبة التكلفة التاريخية، فتعكس الظروف السوقية وقت حدوث العملية وبالتالي فهي ملائمة فقط وقت الحصول على الأصل كما أشارت الدراسات إلى أن التقارير المعدة على أساس مبادئ المحاسبة المقبولة قبلاً عاماً بها وجه قصور آخر وهو نقص القابلية للتنبؤ بمقدرة الشركة على الاستمرار ونقص التركيز على التدفقات النقدية المستقبلية.

ومن ناحية أخرى اتفقت الدراسة السابقة مع دراسات أخرى على أن محاسبة التكلفة التاريخية تعتبر أعلى من حيث إمكانية الاعتماد حيث يمكن التحقق من البيانات التاريخية وبدرجة عالية من الدقة (الموضوعية) فهي تعتمد وبدرجة أقل على التقديرات وذلك بعكس محاسبة القيمة العادلة والتي تتضمن تقديرات كثيرة مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية واختيار معدلات خصم مناسبة وذلك في حالة عدم وجود أسواق تتصف بالسيولة وبالتالي تتعرض لكم كبير من أخطاء القياس.

وبرغم ذلك أشارت دراسة (landsman , 2007) إلى أنه إذا كانت تقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات تتضمن أخطاء قياس فإن تقديرات القيمة الدفترية على أساس التكلفة التاريخية تتضمن أيضاً أخطاء قياس.

هذا وأشارت دراسة (Penman,2004) إلى مزايا محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر مؤيديها والتي تتمثل في أن المستثمرين يهتمون بالقيمة وليس بالتكلفة ولذا يجب التقرير عن القيمة العادلة، كما تقوم القيمة العادلة بالتقرير عن الأصول والالتزامات بالطريقة التي يرغبها الاقتصاديون وهي أن تعكس القيمة العادلة الجوهر الاقتصادي الحقيقي كما أنه مع مرور الوقت تصبح الأسعار التاريخية غير ملائمة في تقييمها للوضع المالي الحالي للمنشأة، وأضافت الدراسة أن القيمة العادلة تعتبر مقياس ملائم يعتمد على السوق ولا يتأثر بالعوامل الخاصة بوحدة معينة وبالتالي يعتبر مقياس غير متحيز ويتصف بالثبات من فترة لأخرى وعبر الوحدات .

وفيما يتعلق بملائمة القيمة Value Relevance أشارت دراسة (Barth et al , 2001) إلى أن القيمة المحاسبية تعتبر ملائمة من حيث قيمتها إذا كان لديها كما هو متوقع علاقة بالقيم السوقية للملكية (أسعار الأسهم) وذلك إذا كانت القيم

تعكس المعلومات الملائمة للمستثمرين في تقييمهم للمنشأة ويتم قياسها بدرجة كافية من حيث إمكانية الاعتماد بحيث تنعكس في أسعار الأسهم . وبالتطبيق على الأدوات المشتقة والتي يتم الاعتراف بها أو الإفصاح عنها بقيمتها العادلة – والتي رأيت عدة دراسات إنها كانت سبباً في حدوث الأزمة المالية العالمية .

كما قامت دراسة (Ahmed et al ., 2006) باختبار ما إذا كانت ملائمة القيمة تختلف اعتماداً على ما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة يتم الاعتراف بها أم يتم الإفصاح عنها بقيمتها العادلة، وذلك في ضوء معيار المحاسبة المالية ١٣٣ والذي يتطلب إن يتم الاعتراف بجميع المشتقات دون استثناء كأصل أو التزام في الميزانية العمومية وقد افترضت الدراسة وجود علاقة بين قيمة المشتقات وقيمة المنشأة المالكة لها وقامت من خلال نموذج انحدار التحقق من مدى أهمية وملائمة الاعتراف في مقابل الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المشتقة من خلال عينتين (شملت العينة الأولى ١٤٦ بنك – ٥٨ بنك قاموا بالاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة قبل إصدار المعيار ١٣٣ – ٨٨ بنك قام بالإفصاح فقط عنها – وشملت العينة الثانية ٨٢ بنك من إجمالي ٨٨ بنك قاموا بالإفصاح فقط قبل صدور المعيار ١٣٣ والاعتراف بها بعد صدوره) وقد خلصت الدراسة إلى أن معامل التقييم للمشتقات المعترف كان موجباً وجوهرياً أي ملائم من وجهة نظر المستثمر وذلك مقارنة بالإفصاح فقط والذي لم يكن معامل تقييمه جوهري (قبل إصدار المعيار وبعده) وهو ما يشير إلى تحسين مستوى الشفافية بعد إصدار المعيار ١٣٣ .

أما عن ملائمة القيمة الخاصة بمعلومات هيراريكية القيمة العادلة للمعيار ١٥٧، فقد أشارت دراسة (Song et al. 2010) إلى أن ملائمة القيمة لمعلومات المستوى الثالث (والتي تعتمد على مدخلات لا يمكن مشاهدتها) تعتبر منخفضة حيث تتضمن تقديرات كثيرة وتخضع لأخطاء تقدير وتلاعبات إدارية كثيرة، بالإضافة إلى عدم إمكانية مشاهدتها من قبل المستثمرين ومن ثم ارتفاع عدم تماثل المعلومات وذلك بعكس مدخلات المستوى الأول وقد افترضت الدراسة ارتفاع ملائمة القيمة في المستوى الأول

والثاني عن تلك في المستوى الثالث ومن خلال عينة مكونة من ٤٠٥ بنك وافترض وجود علاقة بين أسعار الأسهم والقيم العادلة للأصول والالتزامات للسهم باستخدام نموذج ohison وخلصت الدراسة إلى صحة ذلك .

• التوسع في استخدام القيمة العادلة استناداً على الحكم الشخصي :

لقد فرض موضوع القيمة العادلة نفسه علي النقاش المحاسبي بسبب الجدال الدائر حول أفضلية الميل ناحية الملائمة مقارنة بإمكانية الاعتماد علي المعلومات باعتبارها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وقد تعددت الدراسات التي تناولت اثر استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي (والذي يمثل وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ المستوى الثالث والأقل موضوعيه للقياس والتعبير عن القيمة العادلة) علي أتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعبات والإسراع بوقوع الفضائح

والأزمات المالية، وقد تنوعت آراء الباحثين بين مؤيد ومعارض لاستخدام القيمة العادلة (أفضليه استخدام أساس التكلفة التاريخية)

دراسات لا تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية :

تعددت الدراسات التي دافعت عن محاسبة القيمة العادلة وأرجعت سبب الأزمة المالية العالمية لأسباب أخرى بخلاف استخدام القيمة العادلة مثل ضعف آليات الرقابة والحكومة حيث أرجعت دراسة (Haldeman 2006) الدراسة أسباب

انهيار شركة Enron ليس لقصور في نظام محاسبة القيمة العادلة ولكن القصور في التطبيق حيث أوضحت الدراسة أن شركة Enron قد أساءت ليس فقط في تطبيق القيمة العادلة ولكن أيضاً في تطبيق المحاسبة عن التكلفة التاريخية وما يتعلق بها من اعتراف بالدخل واندماج المشروعات، كما خلصت الدراسة إلى أن العيب ليس في نظام المحاسبة عن القيمة العادلة ولكن في أن النظام الرقابي الموجود لا يناسبها ولكن يناسب المحاسبة عن التكلفة التاريخية بشكل أكبر، كما أن تطبيق نظام محاسبي مزدوج يجمع بين محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة سوف يعطى الفرصة لإضعاف الرقابة وزيادة الفرص لتلاعب الإدارة، وتعتبر الخطوات التي يتخذها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA تجاه مراجعة القيمة العادلة من الخطوات السليمة في هذا الاتجاه. وقد اتفقت دراسة (Trussel & Rose, 2009) مع دراسة (Haldeman, 2003) في أن هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة فهناك أسباب متعددة للأزمة المالية منها الضغط الحكومي وتعقد الأدوات المالية المستخدمة، حيث يعتقد البعض أن سبب أزمة الرهن العقاري قد جاء نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة الفيدرالية الأمريكية على المؤسسات المالية لتخفيض معايير الإقراض Lending Standards، يجب الاهتمام بتحسين متطلبات معايير القيمة العادلة وذلك من خلال تطوير عملية تطبيق ووضع أفضل الإرشادات لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق يتسم بأمرين عدم السيولة وعدم الفعالية. كما أشارت دراسة (Khan, 2009) إلى مستويات التقييم في معيار المحاسبة الأمريكي ١٥٧ إن المستوى الأول والثاني للقيمة العادلة تتصف بالملائمة والمستوى الثالث أيضاً ملائم ولكن بدرجة أقل و إن ملائمة القيمة العادلة سوف تنخفض (وبخاصة للمستوى الثالث) كلما زاد ضعف آليات حوكمت الشركات وفي نفس الاتجاه أشارت دراسة (Laux 2009) إلى أن محاسبة القيمة العادلة ليست المسؤولة عن الأزمة وليست أيضاً مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون أن يكون له آثار اقتصادية تخصه. وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد أشارت الدراسة إلى إن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشاكل القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية.

دراسات تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية :

انتقدت دراسة (Halderman. 2006) و (Benston, 2006) و (Khan, 2009) محاسبة القيمة العادلة فقد تناولت دراسة (Halderman. 2006) اثر القيم العادلة على القوائم المالية لشركة انرون، فأرت الدراسة إن انرون قد أعلنت عن تخفيضات write offs وإعادة صياغة للأرباح Re statement كبيرة في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١ مما كان يشير إلى أن هناك غش محتمل في مكان ما ومن فحص القوائم المالية الخاصة بالشركة اتضح أنها بعيدة في تمثيلها للحالة أو الأداء المالي الفعلي للشركة. وقد قامت انرون بإخفاء خسائر كثيرة من خلال الاستخدام غير الملائم والمضلل للوحدات ذات الأغراض الخاصة والشراكات الخارجية كما قامت باستخدام مكثف لمحاسبة القيمة العادلة، فقد كانت الميزانية العمومية لانرون تضم حسابات جارية وغير جارية بعنوان "أصول إدارة خطر السعر" price risk management assets والتي كانت أصول محاسبة القيمة العادلة لانرون

وقد قامت انرون في ١٩٩٢ بإقناع لجنة تداول الأوراق المالية أنها تستطيع استخدام محاسبة mark to market لتقييم المشتقات و عقود الغاز طويلة الأجل، وبذلك أعطت للجنة لانرون الوسيلة التي تمنعها من استخدام المبادئ التقليدية وقد قامت انرون بخصم القيمة الحالية لـ ٢٩ عاماً من الدخل من عقود العملاء وفي عام ٢٠٠٠ تضخمت أصول إدارة خطر السعر

من ٥ بليون دولار إلى ٢١ بليون دولار وانخفض خطر تأخير السداد *risk of default*، كما أشارت الدراسة إلى إن استخدام انرون لمحاكاة القيمة العادلة خلقت فجوة توقيت بين الاعتراف بصافي الدخل والتدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة، مما دفع انرون إلى تغطية هذه الفجوة من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة.

وفي نفس السياق انتقدت دراسة (Halderman. 2006) دفاع (Schuetze, 2006) عن القيمة العادلة في إن المحاسبين ليسوا مؤهلين أو أكفاء للحكم على القيم العادلة للأصول أو الالتزامات غير النقدية ويمكن معالجة ذلك من خلال الاعتماد على تقييمات من متخصصين خارجيين وتعتبر القيمة العادلة غير ناجحة ولكن الفشل بالنسبة لانرون جاء بسبب عدم مطابقة انرون بالحصول على آراء خبراء تقييم خارجيين ومستقلين، فقد رأت دراسة (Halderman. 2006) إن رأى Schuetze كان صحيحاً بالنسبة للمستويين الأول والثاني في التقييم حيث تعتبر التقييمات السوقية أو القريبة منه موجودة ولكن بالنسبة للمستوى الثالث (كما هو الحال في شركة انرون) يختلف الموضوع تماماً فقد قامت انرون بخلق معاملات تتعلق بأصول ثابتة وبرامج حاسب ولم يكن لها أغراض الأعمال الحقيقية ولكن كان الهدف من ذلك هو التلاعب وتحويل الدخل المستقبلي المتوقع إلى السنوات الحالية بحيث تستطيع الإدارة التريح من اتفاقيات الحوافز.

وقد اتفقت دراسة (Benston, 2006) مع دراسة (Halderman, 2006) إن سبب أزمة شركة انرون جاءت من تطبيقها لمحاكاة القيمة العادلة وتحديداً للمستوى الثالث من التقييم حيث تنخفض خبرة محاسبي الشركة ومراجعيها المستقلين المتعلقة وحيث يتم استخدام تقييمات على أساس التدفقات النقدية المخضومة وأدوات التقييم الأخرى التي يقدمها مديري الشركة وليس بالإشارة إلى أسعار السوق. وقد رأت الدراسة إن استخدام انرون تقديرات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث لم يكن في بادئ الأمر بهدف تضليل المستثمرين ولكن لتحفيز المديرين وتعويضهم عن المنافع الاقتصادية التي تم تحقيقها للمساهمين فقامت بإعادة تقييم عقود الطاقة لتعكس الابتكار في كيفية هيكلة هذه العقود على إن يتم التقرير عن الزيادة في القيمة في إرباح السنة الحالية، بعد ذلك قامت انرون بتطبيق إعادة التقييم طبقاً للمستوى الثالث على أصول أخرى وعندما لم تكن عمليات انرون مربحة كما يتوقعها المدراء جاءت إعادة التقييم بهدف تضخيم صافي الربح الذي يتم التقرير عنه وقد دفع ذلك المديرين إلى استثمار موارد كثيرة في مشروعات مكلفة ويتم تشغيلها وتنفيذها بصورة رديئة ولكنها يمكن إن تكون قيمتها العادلة مرتفعة. ومن خلال التطبيق على قطاع البنوك، توصلت دراسة (Khan, 2009) إلى أن نطاق استخدام القيمة العادلة سوف يؤثر على زيادة عدوى الإفلاس *Contagion* بين البنوك وهو من الأمور الخطيرة أثناء تلك الحقبة قليلة السيولة، وسوف يتوقف انتقال العدوى في ظل استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على حسب القوة الرأسمالية للبنك، فكلما كان البنك أقل أو ضعيف من الناحية الرأسمالية إلى جانب ارتفاع نسبة الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة كلما زاد تأثير البنوك بعدوى الإفلاس وتأثرت بشكل أكبر بالأزمة المالية العالمية.

والخلاصة إن موقف القيمة العادلة مثير للجدل حيث يصعب القول أنها سبباً أو أنها ليست سبباً في الأزمة المالية العالمية فالمشكلة ليست في القيمة العادلة في حد ذاتها ولكن يمكن القول وبشكل مؤكد إن التطبيق السيء لمحاكاة القيمة العادلة كان له دوراً بارزاً في الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً بالإضافة إلى وجود ضعف آليات الحكومة وضعف الرقابة.

ثالثاً: ما هي الآراء المؤيدة والمعارضة لدور القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية الحالية وزيادة حدتها؟

وفيما يتعلق بطبيعة الأزمة المالية الحالية أشارت دراسة (Huian, 2009) إلى إن الجدول حول محاكاة القيمة العادلة تصدر الصحف بسبب الانهيار الكلي للأوراق المالية بضمان الرهن العقاري *mortgage backed securities* وسوق الائتمان

العقاري وأشارت الدراسة إلى أن برغم معرفة العالم كله بالأزمة المالية الهائلة في سبتمبر ٢٠٠٨، إلا إن المتخصصين قرأوا مؤشراتهم قبل ذلك بسنتين على الأقل وقد كانت هذه المؤشرات انهيار صندوق الاستثمار الذي يمتلكها بنك Bear Stearns وذلك بعد الاستثمار الهائل الذي أجراه في سوق العقارات وقد حدث الانهيار لكثير من العمالة الأمريكية في ٢٠٠٨ نتيجة الاستخدام غير الملائم للمشتقات المعقدة بصورة كبيرة وذلك مثل ما حدث لشركة انرون وتعتبر وثيقة التأمين عن عدم السداد Credit Default swap هي المشتقة التي لعبت دوراً كبيراً في انهيار شركة AIG وبنك Bear Stearns وLeman Brothers وهي أداة مالية تتكون من وثيقة تأمين على السندات على سبيل المثال قد اقبل عليها الكثير من المشترين لتأمين أنفسهم من خطر عدم السداد وقد دعم هذه الأوراق المالية بكم من القروض العقارية والتي أصبحت فجأة بلا قيمة وأدت إلى تسوية CDS كان البائع مطالب بسداد مبالغ كبيرة مما أدى إلى أزمة سيولة وأيضاً خسائر هائلة وقد اختلفت الدراسات في رأيها حول علاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية الحالية، فهناك دراسات رأت إن القيمة العادلة لها دور أساسي وجوهري في الأزمة المالية العالمية أو على الأقل في زيادة شدتها بينما رأت دراسات أخرى أن القيمة العادلة ليس لها دور في الأزمة المالية الحالية بل بالعكس فقد ساهمت في زيادة مستوى الشفافية .

وقد تناولت دراسة (Huian,2009) الآراء التي تؤيد وتلك التي تعارض الاتهامات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية العالمية، فيرى مؤيدي محاسبة القيمة العادلة أنها لم تكن سبباً في الأزمة المالية ولكنها ساعدت في الإنذار المبكر بالمشكلات وبأقل خسائر عن ما إذا لم يتم استخدام محاسبة القيمة العادلة كما أنها توضح للمستثمرين من خلال توصيل المعلومات السوقية الحديثة قيمة الأصل الحقيقية كما أنها تعتبر أكثر ملائمة بالمقارنة بالتكلفة التاريخية وتعطى دلالة أفضل عن الخطر الحالي وكنتيجة لذلك فهي تمكن المستثمرين من اتخاذ تصرفات تصحيحية تتعلق بقرارات الشركة وقد أشار مؤيدي استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى التقرير الذي أصدره بنك Merrill Lynch والذي أشار فيه إن السبب الرئيسي في الانهيارات والخسائر في القطاعات المصرفية يرجع إلى الأداء السيئ للقروض والتي لم يتم المحاسبة عنها باستخدام القيمة العادلة كما أضاف مؤيدي استخدام محاسبة القيمة العادلة أنها تعتبر نموذج مثالي يعكس الظروف السوقية الحالية وتوفر معلومات وقتية مما يزيد من مستوى الشفافية وتشجيع التصرفات التصحيحية الفورية، وبالتالي فهي ليست المسؤولة عن الأزمة المالية الحالية، أما معارضيها والذين يرون أن محاسبة القيمة العادلة تسببت في حدوث الأزمة المالية العالمية أو على الأقل ساهمت في زيادة حدتها فيروا أنها تعتبر غير ملائمة وقد تكون مضللة عند استخدامها للأصول التي يتم الاحتفاظ بها لفترة طويلة وتحديداً حتى تاريخ الاستحقاق. كما إن الأسعار يتم تشويهاها بواسطة عدم كفاءة السوق وعدم رشد المستثمرين أو مشكلات السيولة.

أما فيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد أشارت دراسة laux and leuz, 2009 إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشاكل القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية وإذا كان هناك أيضاً مشكلات في القيم السوقية والتي أحياناً لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظراً لتأثر القيم السوقية بالتحيزات السلوكية وعدم رشد المستثمر، فمن الأفضل استخدام القيم السوقية حتى إذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة Illiquid ودعم ذلك بالإفصاحات الإضافية – التي تتعلق على سبيل المثال بالقيمة الأساسية للأصل الذي يتم الاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق، كما إن محاسبة القيمة العادلة لا تمنع توفير معلومات إضافية والتي تتضمن تقديرات الإدارة للقيم الأساسية.

وفي نفس الصدد حاولت دراسة (Gartenberg and Serafeim, 2009) التحقق من الادعاء بأن تقييم الأدوات المالية بقيمتها العادلة أدى إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية، فقامت بالتركيز على الربع الرابع لسنة ٢٠٠٨ والذي تبع إفلاس بنك

Leman Brothers ومن خلال عينة من ٢٦٩٤ مؤسسة (٨١٨ مؤسسة مالية و ١٨٧٦ مؤسسة غير مالية) حاولت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين القيمة العادلة والعوائد غير العادية للسهم خلال الربع الرابع لسنة ٢٠٠٨ وكذلك وجود علاقة بين نسبة لأصول المقيدة بالقيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول والثاني والثالث والعوائد غير العادية للسهم خلال الربع الرابع لسنة ٢٠٠٨

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تزيد فيها نسبة الأصول المقيمة بالقيمة العادلة تحقق عوائد غير عادية على أسهمها وان قياسات المستوى الأول والثاني للقيمة العادلة يرتبط إيجابياً بعوائد الأسهم كما أوضحت الدراسة انتشار القيمة العادلة في المؤسسات غير المالية وليس المالية فقط وهو ما يشير إلى أن القيمة العادلة لم تكن سبباً في تخفيض قيمة الملكية بل بالعكس يتضح إن المستثمرين يقدرّون قيام هذه الشركات بزيادة مستوى الشفافية الخاصة بها وبتقييم أصولها بالقيمة العادلة في ظل الأزمة المالية.

أيضاً حاولت دراسة (Shaffer , 2010) اختبار ما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة لها دور جوهري في الأزمة المالية الحالية من خلال إبادتها لرأس مال البنوك وما يتعلق بذلك من تقلبات وذلك من خلال مشاهدة الأثر الفعلي لإحداث الأزمة على رأس المال التنظيمي للمؤسسات المالية ولاختبار العلاقة بين القيمة العادلة والأزمة المالية ركز التحليل على المؤسسات المصرفية الكبيرة والتي تستخدم القيمة العادلة بنسبة كبيرة في ميزانيتها العمومية وذلك بالمقارنة بالمؤسسات الصغيرة، أيضاً لا تقوم المؤسسات الصغيرة بالاستثمار في الأوراق المالية المعقدة أو التي تتصف بالسيولة والتي تعتبر مصدراً رئيسياً لانخفاض سعر الأصل حيث لا يتوافر لديها خبرة داخلية لإدارة المخاطر المرتبطة بهذه الأنواع من أدوات الاستثمار.

وفى محاولة لتحديد ما إذا كان المستثمرون يرغبون في تعليق محاسبة القيمة العادلة (أي أنهم ينظرون لها على أنها سبباً في الأزمة المالية العالمية) أم الاستمرار في تطبيقها استهدفت دراسة (Bowen, et al., 2010) التحقق من ذلك وافترضت إن الأحداث التي تزيد من احتمال تحرير relaxing (الاحتفاظ) قواعد محاسبة القيمة العادلة وقواعد التدهور في قطاع البنوك سترتبط بردود فعل ايجابية (سلبية) لسعر السهم بين البنوك وستكون حجم ردود فعل سعر السهم لهذه الأحداث التي تؤدي إلى تخفيف (الاحتفاظ) تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقواعد التدهور ايجابية (سلبية) وذلك بالنسبة للبنوك التي

- تكون معرضة بشكل اكبر لحدوث تخفيضات في قيم أصولها .
- لا يتم رسمتها بصورة جيدة .
- لديها نسبة كبيرة من أصولها مقومة بالقيمة العادلة .
- لديها أصول مقومة بالقيمة العادلة ولا تتصف بالسيولة .
- لديها كمية كبيرة من الأوراق المالية المعرضة للتدهور .
- لديها كم اكبر نسبياً من الأصول المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .
- تعمل في بيئة لا تتوافر فيها كم كبير من المعلومات .

وقد شملت عينة الدراسة ٢٨٨ بنك وتم الوصول إلى البيانات من خلال قاعدة البيانات التي يحتفظ بها البنك الإحتياطي الفدرالي وبيانات أسعار الأسهم من قاعدة بيانات SRSP وقد خلصت الدراسة إلى إن ردود فعل سعر السهم لتخفيض حدة قواعد محاسبة.

القيمة العادلة وقواعد التدهور الخاصة بها كانت ايجابية بالنسبة للبنوك المعرضة لحدوث تخفيضات في قيم أصولها والتي لا يتم رسمتها بصورة جيدة والتي لديها أصول مقومة بالقيمة العادلة ولا تتصف بالسيولة ولديها كمية كبيرة من الأصول المعرضة

للتدهور ولكنها لم تجد دليل على وجود رد فعل ايجابي من قبل سعر السهم بالنسبة للبنوك التي لديها نسبة كبيرة من أصولها مقومة بالقيمة العادلة وتلك التي لديها نسبة كبيرة من الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة وأيضاً تلك التي تعمل في بيئة لا تتوفر فيها المعلومات.

وخلصت الدراسة إلى إن هذه الاختبارات لا تعنى إن محاسبة القيمة العادلة تعتبر أسوأ من المحاسبة التي تقوم على أساس التكلفة، المستثمرون في البنوك والذين لا يستطيعون الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات لم يبدوا ردود فعل حماسية لجهود الساسة لتحرير محاسبة القيمة العادلة، وبالتالي فمن الممكن إن تعجل محاسبة القيمة العادلة عمليات تعديل السعر وتخصيص الموارد بحيث يتم الرجوع إلى الاستقرار المال بسرعة.

رابعاً : ما هي المقترحات التي قدمتها الدراسات الأجنبية لتفادي عيوب القيمة العادلة ولتجنب حدوث أزمة مالية جديدة ؟ . لتجنب عيوب محاسبة القيمة العادلة أشارت دراسة (Poon, 2004) لتوفير معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية يجب التقرير عن الأصول والالتزامات المالية باستخدام القيمة العادلة، وبما إن هناك بعض القضايا العملية المفاهيمية المتعلقة بتحديد القيمة العادلة بأسلوب يمكن الاعتماد عليه، فمن الأفضل أولاً الإفصاح بشكل كامل عن القيمة العادلة وذلك قبل التحول إلى الاعتراف الكامل بالقيمة العادلة في القوائم المالية .

كما اقترحت الدراسة إن يقوم واضعو المعايير والمنظومون بتوفير إرشاد أكثر تحديداً حول كيفية تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فيمكنهم وضع قائمة لبعض أدوات التقييم الشائعة وتحديد ملائمتها في الظروف المختلفة وتتضمن متطلبات الإفصاح :

- عن القيمة العادلة لكل الأدوات المالية
- عن الأدوات المطبقة لتحديد القيم العادلة .
- عن أي فروض جوهرية تم استخدامها في الوصول إلى التقدير وبعض الدلالات لحساسية القيم العادلة المقدرة لهذه الفروض

كما يجب التقرير عن التغيرات في القيم العادلة بشكل منفصل وذلك وفقاً لأسباب مرور الوقت، التغيرات في الظروف السوقية التغيرات في وضع الشركة المالي، التغيرات في التقديرات والتغيرات في أدوات التقييم .

واتفقت دراسة (Huian , 2009) ودراسة (Du et al ., 2010) مع دراسة (Poon,2004) في أن الإفصاح من خلال القوائم المالية عن الأدوات المالية وقيمتها العادلة سيمكن المستثمر من الحصول على تصور غير متحيز حول وضع الشركة المالي والمخاطر التي تم تحملها وأضافت فيما يتعلق لتجنب حدوث أزمات مالية جديدة أو لحل الأزمة الحالية انه يجب الحد من الاستخدام المفرط للأدوات المالية المشتقة المعقدة والتي يتم تداولها من خلال أسواق غير منظمة وبدون وجود قوانين محددة وانخفاض في السيولة والشفافية ولكن أضافت دراسة (Du et al ., 2010) انه يجب ملاحظة إن المعلومات المبالغ في كميتها تعتبر عبء على مستخدمي القوائم المالية، ولذا يجب على الشركات التوازن بين الكم والكيف وذلك عند توفير إفصاحاتها المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

كما اقترحت دراسة (Huian , 2009) أن يكون تطبيق المعايير المحاسبية إجبارياً (على سبيل المثال من خلال لجنة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية) حيث غالباً ما يتم الاقتراح فقط باستخدام خيارات أو نماذج معينة وتقوم الشركات بالاختيار بين تنفيذها أو عدمه طبقاً لمصلحتها وأضافت انه يجب توسيع محاسبة القيمة العادلة لتضم جميع الأصول والالتزامات

المالية والتي يتم قياسها اليوم وفقاً لنية الإدارة باستخدام القيمة العادلة، التكلفة المنتهية أو التكلفة التاريخية إن هذا النموذج المختلط يؤدي إلى تخفيض إمكانية المقارنة ويساعد في توضيح المستثمرين .

ومن ناحية أخرى، اقترحت دراسة (Trussel and Rose , 2009) نظام مزدوج والذي يتضمن نموذجي المحاسبة اعتماداً على طبيعة الأداة المالية فإذا كان:

الأصل قصير الأجل ويتصف بالسيولة يتم تقييمه بقيمته العادلة على أن يتم الإفصاح عنه بتكلفته التاريخية.

الأصل طويل الأجل ولا يتصف بالسيولة يتم تقييمه بتكلفة التاريخية على أن يتم الإفصاح عنه بقيمته العادلة.

أما الأصول التي تقع بين المجموعتين السابقتين، فيتم تقييمها بقيمتها العادلة المعدلة بمعدلات الخصم المتغيرة على أن يتم الإفصاح عن تكلفتها التاريخية وقيمتها العادلة.

ويرى الباحث أن هذا النموذج المختلط والذي يجمع بين القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية الواحدة لا يتماشى مع فرض ثبات وحدة النقد Monetary Unit Assumption والذي يعتبر من المبادئ الرئيسية والمقبولة قبولاً عاماً لإعداد القوائم المالية والذي يرى إن يتم استخدام وحدة النقد الثابتة في إعداد القوائم المالية ولا يتم تعديلها بمستوى التضخم.

كما أن هذا النموذج أيضاً لا يتماشى مع خاصية الثبات constraint والتي يستلزم عدم الحياد عنها إلا إذا كان سينتج عن التغيير إنتاج معلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرارات وان يتم الإفصاح عن هذا التغيير وأسبابه .

أما عن الجهود المبذولة لتفادي حدوث أزمة مالية جديدة، فقد أشارت دراسة (MacDonald,2010) إلى انه تم تفعيل المبادئ الرئيسية المحددة في معيار المحاسبة المالي ١٥٧ في سنة ٢٠٠٩م وقد أوضح إرشاد القيمة العادلة الذي تم إصداره مؤخراً هذه المبادئ وتؤكد هذه التوضيحات الحديثة الحاجة إلى أحكام قد تغير من تطبيق البعض لهذه المبادئ في البيئة الحالية وتتطلب إفصاحات أكثر تتعلق بالقيمة العادلة:

السعر الخارج: يؤكد الإرشاد التوضيحي على هدف القيمة العادلة في SFAS157 وهي أن القيمة العادلة هي السعر السوقي الحالي وليس السعر السوقي المستقبلي.

السوق النشط: أكد الإرشاد التوضيحي على أن تحديد ما إذا كان السوق للعنصر معين نشط أم لا يتطلب حكم فيما يتعلق بحجم ومستوى النشاط للعنصر بالمقارنة بالمستويات العادية .

أما بالنسبة للإفصاح عن نتائج قياس القيمة العادلة التي تعتمد على أحكام بصورة جوهرية، أكد المستثمرون على أن الإفصاحات الواضحة والشفافية تعتبر مهمة حتى يمكنهم فهم الأحكام التي تم إصدارها وأثر هذه الأحكام على المبالغ التي تم التقرير عنها يتطلب المعيار ١٥٧ إفصاحات موسعة عن القيم العادلة المستخدمة في التقرير المالي وأضاف إرشاد مجلس معايير المحاسبة المالية الجديد إفصاحات أكثر عن القيمة العادلة في القوائم المالية التي تبدأ في ٢٠٠٩ والتي تتضمن الآتي:

جميع الوحدات في حاجة إلى زيادة إفصاحاتها وفقاً لمعيار ١٥٧ بحيث يتم عرض القيم العادلة للأوراق المالية للملكية والدين DEBT AND EQUITY SECURITIES وفقاً لنوع الورقة المالية وليس بالفئة الرئيسية.

الوحدات العامة في حاجة إلى الإفصاح عن القيم العادلة للقروض والأدوات المالية الأخرى والتي تقع في نطاق المعيار ١٠٧ بإفصاحات عن القيم العادلة للأدوات المالية " والتي لا تخضع لمتطلبات التقرير الخاصة بالمعيار ١٥٧، كما أنهم في حاجة إلى أن يفصحوا عن الأدوات والفروض الجوهرية المستخدمة في التقييم.

وحدات الاستثمار في حاجة إلى أن تفصح عن معلومات أكثر تتعلق باستثماراتها في كل فترة سنوية ومرحلية

خامسا النتائج والتوصيات:

النتائج:

يخلص الباحث مما سبق أنه ما زال الجدول قائم حول علاقة محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية الحالية، فهناك آراء تؤيد تسبب محاسبة القيمة العادلة في حدوث هذه الأزمة أو على الأقل في زيادة حدتها وتدلل على ذلك بالتقلبات الهائلة التي حدثت في سوق الأوراق المالية وانهباء عدد من البنوك الكبيرة ولولا استخدام هذا المدخل لما حدثت هذه الأزمة، بينما كانت هناك آراء أخرى ترى عدم وجود علاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأزمة المالية الحالية وفشل البنوك بل بالعكس ترى هذه الآراء أنها أدت إلى زيادة مستوى الشفافية وتحسين المحتوى الإعلامي لمعلومات أما على مستوى الدراسات التطبيقية فيتضح اتفاق معظم الدراسات على إن محاسبة القيمة العادلة لم تكن هي السبب في حدوث الأزمة أو حتى في زيادة شدتها.

وإنما السبب يرجع إلى الأداء السيئ للقروض والاستخدام المفرط للأدوات المشتقة المعقدة وعدم خبرة البنوك والمؤسسات المالية في تقييمها بالإضافة إلى التخلخل الأخلاقي والذي دفع البعض إلى استخدام هذا المدخل للتلاعب وإدارة الأرباح لتحقيق مصالح شخصية.

التوصيات:

يرى الباحث ضرورة وضع ضوابط حازمة على استخدام مدخل محاسبة القيمة العادلة واللجوء إلى خبراء لتحديد القيم العادلة بصورة يمكن الاعتماد عليها نسبياً وفي نفس الوقت عدم تعليقه والاستفادة من مزاياه ويجب الإفصاح بصورة ملائمة عن الفروض والنماذج المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث في هيراريكية المعيار ١٥٧ أما بالنسبة للمستويين الأول والثاني والذي يمكن الرجوع فيهما إلى الأسعار السوقية، فإنه يجب توخي الحذر بأن تكون هذه الأسعار ملائمة وتعكس جوهر العمليات الأساسية والاقتصادية والتأكد من وجود سوق نشط ويتصف بالسيولة وفيما عدا ذلك ستصبح الأسعار السوقية بمثابة قيماً مضللة ولا تساعد في تحسين مستوى الشفافية لمتخذي القرارات بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة.

المراجع:

١. أبو نصار، محمد جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩ م.
٢. ريكسن، هند إلدون س، النظرية المحاسبية، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨ م .
٣. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٨ ترجمة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٨، ص. (١٨٦٧).
٤. جان فرانسوا، كيفية الوصول إلى قيمة عادلة خلال الأزمة المالية العالمية، منتدى الإمارات الاقتصادي، مجلة الأخبار الاقتصادية، سبتمبر ٢٠٠٨.
٥. محمد، مطر، عبد الناصر نور، ظاهر القشي، المؤتمر العلمي الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها اقتصاديات الدول " التحديات والأفاق المستقبلية " كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، ٢٨-٢٩-٤-٢٠٠٩.
٦. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(٢٠٠٨)، "مبادئ التقارير المالية المتقدمة: بموجب المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد-UNCTAD)"، عمان، الأردن .
٧. ريكسن، هند إلدون س، النظرية المحاسبية، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨ م .
٨. طارق حماد (٢٠٠٣)، " موسوعة معايير المحاسبة " : شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية "، ج١-ج٤. الدار الجامعية الإسكندرية .

